قوله تعالى فافرادا كانفلات القافلة فرضا بعد الشروع وقال الشافعي رضي الله عنه كما شرع النفل على هذا الوصف وهو عدم اللزوم وجب ان يبقى كذلك فلا يلزم بالشروع وهو حال لم تكن لان حقيقة الشيء لا تتغير بالشروع ولو افاته صار دينا بالمثل لاسقاط للواجب وقلنا انما اداه وجب صيانته وحفظه عن الابطال لان العمل صار حقا لله تعالى ولهذا لو مات كان مثابا عليه وسبيل البدل الى حفظه الا بالزام الباقي فوجب الاتمام عليه ضرورة صيانة هو الغير ولان المؤدى لو نظر اليه يلزم الباقي ولو نظر الى غير المؤدى لا يلزم لانه نفل محل قال الشافعي رح فرجح المؤدى لانه موجود والباقي معدوم قلنا قلت ان كان المؤدى عبادة فلا حاجة الى الزام الباقي وان لم يكن عبادة فلا وجه لكونه رفعا للرفع وسلمنا انه قلت انه عبادة لما قدم ولئلا يلزم تركب الشيء من منافيه والباقي لكونه شرطا لبقائه عبادة لا لكونه عبادة قال الله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم وعدم ابطاله بالزام الباقي لان المؤدى جعل من الصلاة على معنى انه يصير مع غيره صلاة فيكون عبادة من الوجه ولكن باعتبار انه جزء مما لا يحكى لا حكم له بدون الاجزاء الباقية وكل جزء عبادة متعلقة بما قبله وبما بعده ضرورة ما الاتي ذو وجعل كل جزء مقدم عليه شرطا لانعقاده عبادة وهو وجود الباقي شرطا لبقائه عبادة فان قلت الاشتغال عن اداء الباقي لا يكون ابطالا لان الابطال فيما مضى من الافعال محال

لانه

لانه عرض فكان وجد انقضى فلا يتصور فيه التغيير بعد الانقطاع ولكنه اذا امتنع فات عنه وصف العبادة فلا تكون مضافا الى فعله فلم يصر النظر لا يحال له ابطالا بل يحال له اقامة الجمعة وبطلان الظهر ضمنا فلا تغتر قلت الامتناع عنه ابطال لانه لما انى بما ينافي مقتضى العبادة فسدت الاجزاء المتقدمة وابطال الظهر المؤداة غير ممتنع لانه ابطال لوصف اعرض منه كما دام المسجد لبنى اعرض منه والاعمال المتعدية اعطى لها حكم الجواهر ولهذا يتظلها الزوجة بالاجماع وهواى الشروع في النفل كالنذر في كونه موجبا المضي في غيره اذ الجزء المؤدى بمنزلة المنذور من حيث ان كل واحد منهما صار لله تعالى اما المؤدى فلما ذكرنا واما المنذور فلانه صار لله تعالى بصيغة لا تعالى وما وقع لله تعالى فعلا اقوى مما صار كصيغة لانه لما صار له فعلا صار موجودا سلما الى صاحب الحق وما صار لله تعالى صار موجودا بوجه ما فلا يجعل بعد لان ايجابه بمنزلة الوعد لما وجب لصيانة اى لصيانة المنذور الذي هو الادنى الامرين ابتداء الفعل الذي هو اقوى الامرين في الايجاب فلان يجب لصيانة ابتداء الفعل وهو الشروع فيه الذي هو اقوى الامرين في صفة الضرورة لله تعالى اى بقاء الفعل الذي هو ادنى الامرين اولى لان البقاء كما يسهل من الابتداء حتى اشترط الشهود في ابتداء النكاح دون بقائه ورفضه في اربعة انواع حرف ذلك بالنص اويقال اطلاق اسم الجنس اما ان يكون للجنس

Copyright © King Saud University